اتجاهات السياسة اللغوية *

أ.د. محمود فهمي حجازي

عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة

أولا : الإطار العام

1 ـ أصبحت «السياسة اللغوية» من ملامح الدولة المعاصرة، مع أن الواقع اللغوي في داخل الدول يجعل مواقفها تتعدد؛ السياسة اللغوية الفرنسية مركزية ـ بالمعنى الحرفى ـ ذلك لأنها سياسة للغة واحدة تصدر بمراسيم من السلطة العليا وتنفذها الجهات الأدنى وتتابعها أجهزة حكومية. أما في الولايات المتحدة الأمريكية ـ على المستوى الاتحادي ـ فهناك من الناحية النظرية سياسة حرية التصرف Laissez-faire ، على أساس كونها تطبق في مجتمع يفترض فيه أنه أحادى اللغة، ولكنه في الواقع ليس كذلك. وبين السياسة المركزية من جانب وسياسة حرية التصرف توجد أنماط متعددة من السياسة اللغوية، نجد أمثلتها في الدول الوطنية الأوربية وفي الهند وفي الاتحاد السوفيتي السابق، ولهذا تنتظم

* ألقي هذا البحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة في مارس 2006 .

السياسة اللغوية في أنماط متعددة. ومن أهم المفاهيم «اللغة الوطنية»، ويبدو أن أقدم استخدام لهذا المصطلح كان في اللغة الفرنسية سنة 1726م عندما كتب رولان Rollin أول خطة لدراسة اللغة الوطنية، والمقصود بها في فرنسا آنذاك اللغة الفرنسية، وليست اللغة اللاتينية وليست اللهجات المحلية.

إنَّ دراسة النظام اللغوي لها أهميتها دون شك، ويقوم علم اللغة ـ بالمعنى الدقيق ـ بذلك، ولكنها لا تكفي لفهم واقع استخدام اللغة في المجتمع. وتصنف هذه الموضوعات حالياً في علم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة الانثروبولوجي ودراسة اللغة والدين، اللغة والقيم. هذه الموضوعات تمثل جوانب لها أهميتها عند وضع السياسة اللغوية.

2 ـ تهدف السياسة اللغوية إلى تشكيل الواقع اللغوي بصورة تناسب الحضارة الحديثة والنظم الجديدة وتخطط لبناء العلاقات المنشودة في داخل الدولة وعلاقاتها في المنطقة اللغوية وفي العالم. السياسة اللغوية من شأنها تقليل التناقضات وتيسير الاتصال في داخل الدولة أو في دول المجموعة اللغوية. هناك تفرقة في كتابات معاصرة بين السياسة اللغوية الصريحة والمعلنة والمقررة في نصوص الدستور والقوانين والتشريعات الأخرى من جانب، والسياسة اللغوية غير الصريحة وغير المعلنة ولكنها تمثل الأمر الواقع في الدولة. وكان ثمة تحديد للسياسة اللغوية الصريحة بأنها ذات معنى ضيق بأنّها اتخاذ قرار مجتمعي يهدف بشكل مباشر إلى توجيه مستقبل المتحدثين باللغة من حيث الاستخدام اللغوي.

هناك مفاهيم ومنطلقات أساسية في وضع السياسة اللغوية تحدد طبيعتها وأهدافها :

أ ـ السياسة اللغوية قد تكون بهدف تنموي مستقبلي أو بهدف المحافظة. الهدف التنموي هو هدف العمل في اللغات الحية الوطنية والقومية لجعلها وافية بمتطلبات الحياة المعاصرة وذات سيادة في مجالات الإدارة والقانون والتعليم والعلم والثقافة. أما هدف المحافظة فيكون مع لغة مهددة بالموت البطيء وبالانقراض، وقد يكون هدف المحافظة مرتبطاً باتجاه التسامح دون النص على ذلك صراحة في السياسة اللغوية. ويظهر اتجاه التسامح في بعض المناطق في استخدام اللغة الرسمية جنبا إلى جنب مع اللغة المحلية أو اللغات الأخرى، مثل استخدام أكثر من لغة في لوحات الشوارع والطرق والترجمة في المحاكم والتعليم واستخراج إجازات القيادة. ومن ذلك مثلا أن علامات الخطر مكتوبة في سنغافورة بأربع لغات.

ب ـ السياسة اللغوية قد تهدف إلى استخدام لغتين أو أكثر على قدم المساواة في كل المجالات أو قصر ذلك على لغة محددة. ويكون هذا التحديد واضحاً بنصوص قانونية تحدد للغة ما أن تستخدم مثلا في المجالات الدينية أو العسكرية أو الإدارية.

3 ـ هناك عدة مفاهيم أصبحت متداولة في علم اللغة الاجتماعي، منها السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. بعض الكتب تضم مقالات ودراسات بهذا العنوان أو بالآخر، وكأنهما مترادفان أو على الأقل

متداخلان. ولكن ثمة تفرقة ممكنة بين المفهومين: السياسة اللغوية سياسة مجتمع في مجال التواصل اللغوي، إنها مجموعة المواقف الرسمية والمبادىء الموجهة والقرارات العامة. أمَّا التخطيط اللغوي فيتضمن مجموعة الإجراءات العملية المحددة التي تتخذ في إطار السياسة اللغوية لتنفيذها في داخل الجماعة ولتوجيه التطور في لغاتها. ويتضح القصور في بعض التعريفات لهذا وذلك من كونها تذكر المجتمع ولا تذكر الدولة مع أنَّ العمل هنا في الدولة في أكثر الحالات.

4 ـ يَتَّسِمُ التخطيط اللغوي بسمات حاسمة تجعله مختلفاً عن التغير اللغوي بدون توجيه رسمي. التخطيط اللغوي له أربع سمات.

أ ـ التخطيط اللغوي قَصدي، أي له هدف محدد.

ب ـ التخطيط اللغوي له رؤية، أي موجه نحو المستقبل.

ج ـ التخطيط اللغوي رشيد، أي يتحكم فيه الصالح العام.

د ـ التخطيط اللغوي مؤسسي، أي تخطط له مؤسسات وتنفذه مؤسسات.

وبهذه السمات يستخدم شفمانSchiffman مفهوم التخطيط اللغوي.

التخطيط اللغوي يمكن أن يكون في حدود ولاية أو أكثر في داخل دولة عظمى، مثال ذلك التشريعات اللغوية في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية. إن السياسة الرسمية للغة الإنجليزية في الولاية تم التوصل إليها عن طريق استفتاء، وتطلب تنفيذها عدة تشريعات ولوائح على مستوى الولاية. هناك تفرقة بين التخطيط اللغوي

الرسمي والتخطيط اللغوي غير الرسمي. مثال ذلك في بعض المستعمرات في أفريقيا ما كان يصنعه الحكم الاستعماري من سياسة لغوية رسمية من جانب، وما كان المبشرون يصنعونه من استخدام لغوي غير رسمي وتخطيط لغوي في عملهم التبشيري والتعليمي من جانب آخر.

5 ـ وضع شيفمان مفهوم الثقافة اللغوية، وأهمية هذا المفهوم في إطار السياسة اللغوية إنها تنفذ على أساسه. تتضمن الثقافة اللغوية مجموعة مظاهر السلوك والافتراضات عن اللغة والأشكال الثقافية والأحكام المسبقة ونظم المعتقدات الشعبية والمواقف والأحكام الجامدة وطرق التفكير في اللغة والظروف الدينية التاريخية المرتبطة بلغة من اللغات وغير ذلك من الشروط المؤثرة في المحافظة على لغة من اللغات أو نقلها عبر الأجيال. وتضع السياسة اللغوية جوانب الثقافة اللغوية، موضع النظر حتى يتحقق الهدف المنشود. هناك تصورات عن اللغة أو عن اللغات درسها باحثون في بعض المناطق، قد تكون مفيدة في بعض جوانبها وقد تكون معوقة للسياسة اللغوية ذات الرؤية المستقبلية من جوانب أخرى. وهذه التصورات لا تخلو من تناقض، مثل القول بأن العربية أغنى اللغات ثم الزعم بأن العربية فقيرة في المصطلحات. ومثل القول بأن العربية لغة المسلمين وحدهم وكأن للعرب من غير المسلمين لغة أخرى، ومثل القول بأن العربية لغة التراث فقط، وكأن على العرب المعاصرين أن يبحثوا لأنفسهم عن لغة أخرى. ومثل الزعم بأن اللغة الفرنسية ذات

رسالة حضارية، وكأن اللغات الأخرى بعيدة عن ذلك، وأن الفرنسية أكثر اللغات وضوحاً وجمالاً وصقلاً وكأن اللغات الأخرى على غير ذلك. وقد تؤثر الثقافة اللغوية أو المواقف في تطبيق السياسة اللغوية وتحوّلها إلى شكل قليل الفاعلية، بأن يصبح الواقع مختلفاً عن نصوص القانون. كانت السياسة اللغوية الروسية المعلنة في أثناء حكمهم لبولندا في القرن التاسع عشر هادفة إلى دعم لغة واحدة هي الروسية، وكان المدرسون البولنديون يعلنون ولاءهم لها ثم يشرحون الدروس بالبولندية بقدر الإمكان.

6 ـ مجالات التطبيق في السياسة اللغوية ترتبط بالحدود الجغرافية والإدارية من جانب وبمجالات الحياة العامة من جانب آخر. السياسة اللغوية قد تستوعب إقليم الدولة كله، أو تكون لها حدود إدارية مثل أقاليم سويسرا أو الهند أو الاتحاد السوفيتي. وتتضمن السياسة اللغوية مجالات الحياة كلها أو مجالات محددة فيها مثل الإدارة المحلية والمؤسسات التعليمية بأنواعها ومستوياتها والمكتبات والقضاء والإدارة الحكومية والهيئات العامة والمؤسسات الدينية والنقابات والجمعيات وغير ذلك. ويترتب على ذلك كله التزامات مالية من جانب الدولة بهدف اتخاذ ما يلزم للتنفيذ.

7 ـ إن الدول ذات الثنائية اللغوية أو التعدد اللغوي مثل سويسرا وبلجيكا يفترض بعض الكتاب أن السكان أو المواطنين فيها قد أصبح كل منهم ثنائي اللغة أو متعدد اللغة، وهذا غير صحيح. والواقع أن

بعضهم يظل أحادي اللغة، وبعضهم يعرف اللغة الثانية بدرجات متفاوتة وبقدر تعلمها في المدرسة وبغض النظر عن السياسة اللغوية المعلنة. كما تؤدي بعض السياسات اللغوية إلى التعدد اللغوي بأن تكون اللغة الرسمية في الواقع بمثابة إضافة إلى الواقع اللغوي في بعض المناطق، أمثلة ذلك كثيرة في الهند وإفريقيا.

8 ـ الحدود اللغوية لا تطابق حدود الدول القومية مطابقة تامة، وعلى سبيل المثال جمهورية ألمانيا الاتحادية من أكثر الدول القومية تجانسا من حيث وجود اللغة الألمانية في إقليم الدولة. والدانمارك دولة يعرف كل من بها اللغة الدانية. ولكن في شمال ألمانيا نحو خمسين ألفا من أبناء اللغة الدانية، يقابلهم نحو خمسة وعشرين ألفا في جنوب الدانمارك يتحدثون اللغة الألمانية التي هي في منطقتهم Sydyy Land لغة رسمية ثانية. وقد عقدت الدولتان اتفاقية ثنائية لضمان الحقوق اللغوية لكلتا الجماعتين اللغويتين الحدوديتين.

إنَّ التعدد اللغوي في سويسرا (نحو سبعة ملايين نسمة) لا يقتصر على ما تذكره بعض الإحصائيات: الألمانية 65 % والفرنسية 19 % والإيطالية 12 % والرومانش 1 % . الواقع اللغوي يجعل الألمانية هناك من مستويين: الألمانية السويسرية Schwyzertütsch التي تَسُودُ في أكثر مجالات الحياة اليومية والألمانية المكتوبة Schriftdeutsch التي لا تستخدم إلا في مجالات محدودة في مقدمتها تعليم اللغة الألمانية وتأليف الأدب والكتب الثقافية والعلمية. وهناك ولاية فيها ثنائية لغوية بين

الألمانية (بلهجاتها) من جانب والرومانش من جانب آخر في الحياة اليومية. أمَّا الإعلام السويسري الناطق بالألمانية فتغلب فيه الألمانية السويسرية أكثر وقت البث، وذلك باستثناء البرامج المستوردة من ألمانيا الاتحادية والنمسا ونشرات الأخبار، فهي مثل باقي المنطقة الألمانية أي بالألمانية المكتوبة أي الألمانية العليا Hochdeutsch. وينص الدستور الاتحادي السويسري لسنة 1874 م(المعدل في 1953م) في المادة 116 على اللغات الوطنية واللغات الرسمية في الدولة: الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانش هي اللغات الوطنية في سويسرا. الألمانية والفرنسية والإيطالية هي اللغات الرسمية للاتحاد. والفرق بين النصين أن لغة الرومانش مستبعدة هنا من الاستخدام الرسمي، يضاف إلى ذلك في الواقع اللغوي أن دور اللغة الإيطالية محدود جداً على المستوى الرسمي. إن مسائل استخدام لغة من اللغات متروكة في سويسرا لسلطة كل ولاية إلى جانب ما تقرره المحكمة السويسرية العليا. ويتضح الموقف في الواقع في عدد كبير من الدول من وجود مشكلات، أمثلة ذلك وجود أقليات لغوية في بعض بلدان القوقاز، بين جمهوريتي أرمينيا وآذربيجان، ومنها أيضاً مشكلات الروس في جمهوريات البلطيق.

ثانياً : الخبرات التاريخية

تكونت خبرات متعددة في السياسة اللغوية، ولها أثرها الكبير في تكوين دول معاصرة ذات ظروف مختلفة، منها خبرات في تكوين دول وطنية مثل فرنسا وألمانيا، وخبرات في تكوين دولة ممتدة مثالها الاتحاد السوفيتي السابق، وفي دولة ذات لغات متعددة هي الهند، وفي أكبر دول العالم سكانا وهي الصين، وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وتقدم كل دولة من هذه الدول في سياقها التاريخي خبرات مهمة في السياسة اللغوية. وكان من الممكن ذكر خبرات وتجارب أخرى، لكننا تجنبناها حرصا على الموضوعية وعدم إثارة حساسيات. والنماذج المذكورة كافية لبيان الاتجاهات.

1 ـ فرنسا من أقدم الدول الأوربية المعاصرة، بدأت خطتها اللغوية من أجل وحدة الدولة في العهد الملكي، ودعمت الثورة الفرنسية هذا التوجه، ورسخت ظروف تكوّن الدول القومية الأوربية في القرن التاسع عشر هذا المفهوم، وعدّلت سنوات ما بعد عهد الاستعمار هذه الرؤية اللغوية. ولم يكن الأمر سهلاً، وقد نجحت السياسة اللغوية الفرنسية في استيعاب أكثر أبناء البلاد، علما بعدم مطابقة حدود الدولة وحدود اللغة. وحتى اليوم تذكر الإحصائيات اللغوية أن فرنسا تضم 87 % من أبناء اللغة الفرنسية والباقون في دول أخرى. ومن الجانب الآخر هناك نسبة 5 % من مواطني فرنسا (من غير الوافدين حديثاً) يعرفون اللغة

الفرنسية ويتقنونها، ولكنها بالنسبة لهم هي اللغة الثانية، لأنَّ لهم لغات أخرى، منها لغة الباسك أو الإيطالية أو الألمانية؛ إلى جانب بقايا فرنسية الجنوب ولهجات وعاميات. ومع هذا كله فإن استقرار الدولة ارتبط باللغة الوطنية. وقيل في هذا الصدد: لولا الفرنسية ما كانت فرنسا.

لقد نجحت سياستها اللغوية في إزاحة اللاتينية وفي نشر الفرنسية في مناطق كانت تسودها لهجات محلية من أصول لاتينية وقريبة من الفرنسية ومناطق أخرى سادتها الألمانية والبريتونية السفلى والفطلانية ولغة الباسك والفلمنكية والإيطالية إلخ. كانت الرؤية السياسية واضحة وانتشرت الفرنسية بفضل موقعها الجديد في التعليم والإدارة المحلية والقضاء، ومع شبكة الطرق وحركة الموظفين والعمال. لم يحدث ذلك إلا على مراحل. وتمثل سنة 1539 بداية مهمة في السياسة اللغوية الفرنسية بصدور أمر ملكي باستخدام اللغة الفرنسية في القضاء والإدارة وصياغة القوانين. وهذا الأمر الملكي تأكيد لأوامر ملكية سابقة ضد استخدام اللاتينية، والجديد فيه أيضاً عدم استخدام اللغات المحلية في تلك المجالات، وفي مقدمتها تلك اللغة التي كانت سائدة إلى حد بعيد في بعض أقاليم الجنوب وهي Occitan (الأكستانية Okzinisch).

كان إنشاء «الأكاديمية الفرنسية Académie Française» سنة 1635 بوصفها مؤسسة غير حكومية ثم سنة 1637 م بوصفها من مؤسسات الحكم مرحلة مهمة في تنفيذ سياسة لغوية فرنسية هادفة إلى تقوية مكانتها في التعليم والإدارة والتجارة وغير ذلك. كان عمل الأكاديمية الفرنسية في

تنمية المدونة. أيْ في متن اللغة نفسها وقواعدها. كان التركيز على: المفردات الجديدة والنحو والإملاء. وهذه الأعمال كان يراد لها أنْ تَصْدُرَ مقننة من هيئة علمية رفيعة المستوى فتكون موضع إجماع بين المثقفين. وبمضي القرون زادت أعمال الأكاديمية الفرنسية، وأصبحت تضم أيضاً بحث الألفاظ والأساليب وتشجيع الأدب وصناعة المعجم. وهي المجالات التي اهتم مجمع اللغة العربية فيما بعد بأكثرها، وإن كانت الأكاديمية الفرنسية قد شغلت بإصلاح الهجاء الفرنسي أكثر مما شغل مجمع اللغة العربية بقواعد الإملاء في العربية. أما صناعة المعجم فهي من أهم مجالات العمل المجمعي، وقد ظهرت طبعات كثيرة من معجم الأكاديمية الفرنسية.

كانت السنوات السابقة على الثورة الفرنسية حاسمة في دعم مكانة اللغة الفرنسية في التعليم، فأصبحت أول الأمر على قدم المساواة مع اللاتينية. كان تأسيس الكوليج دي فرانس Collège de France ليكون المؤسسة العلمية الأولى في فرنسا، وبدأ الاهتمام العلمي الراقي باللغة الفرنسية. وفي تلك الفترة كانت المطالبة بامتحان المدرسين قبل تعيينهم وبإعداد نحو رسمي معتمد وبأن النجاح في امتحان اللغة الفرنسية سابق على امتحان اللغة اللاتينية. وفي تلك السنوات بدأ تعليم الفرنسية في المدارس، ثم اتسعت قاعدة التعليم والإدارة وجمع الضرائب وزاد عدد رجال الأمن والجيش، وهذا كله كان بالفرنسية وليس باللاتينية أو باللهجة المحلية. وعندما قامت الثورة الفرنسية كان التمسك باللهجات

واللغات المحلية يعد موقفا مناهضا للثورة، التي أعلنت تعليم الأطفال في فرنسا باللغة الفرنسية (1973م). وبدأ التخطيط لكي يصبح ستة ملايين من أبناء فرنسا ممن لهم لغات أخرى ولهجات وعاميات ناطقين باللغة الفرنسية.

كان للثورة الفرنسية دور حاسم في دعم مكانة اللغة الفرنسية ونشرها في الأقاليم ذات اللغات المحلية، وفي مقدمتها الإيطالية والألمانية. كان الاتجاه أوّل الأمر إلى ترجمة أوامر الحكومة لهم، ولكن سنة 1794 م شهدت تحوّلا مبرراً إلى تعليمهم اللغة الفرنسية بدلا من الترجمة لهم وتركهم مع لهجاتهم. واستمر الاهتمام الجاد بهذه المناطق ذات اللهجات واللغات المحلية يتخذ عدة أشكال، وأكثرها هادف إلى دعم وجود الفرنسية في تلك المناطق. ومن آخر هذه الجهود الاتفاق بين الدولة المركزية والإدارات المحلية في مناطق لها لغات محلية سنة 1993م، ويتضمن الحضانات وتعيين مدرسين للغة الفرنسية بها ولهم إعداد خاص مع تنظيم عمل امتحان مسابقة CAPES لاختيارهم وتدريب المعلمين وغير ذلك.

إنَّ الاتجاهات الجديدة المعاصرة للسياسة اللغوية الفرنسية تظهر في عدة أشكال:

أ ـ اللجنة العليا للدفاع عن اللغة الفرنسية ونشرها (1996 م).

ب ـ قانون حماية اللغة الفرنسية (1975م).

جـ ـ المجلس الأعلى للفرانكفونية (1986م).

د ـ استمرار دعم الحكومة والمؤسسات الدينية لتعليم الفرنسية في الخارج.

هـ ـ إنشاء مؤسسات متخصصة في تعليم الفرنسية لغير الناطقين بها (BELC - CREDIF).

و ـ دعم اللغة العربية في التعليم الجامعي (AUPLEF) .

ز ـ دعم مشروعات المعاجم الفرنسية مع لغات أخرى، ومنها معاجم المصطلحات (CILF و AFNOR).

2 ـ تختلف السياسة اللغوية الألمانية عن الفرنسية لأن أبناء اللغة الألمانية كانوا موزعين في دول كثيرة ألمانية ومتعددة اللغات. وكان للعلماء والأدباء والمثقفين ورجال الدين والإدارة دور حاسم في تكوين وعي لغوي بأهمية العمل من أجل لغة ألمانية حديثة وموحدة. ولم يتوقف هذا العمل المشترك حتى اليوم، مثال ذلك الطبعة الجديدة من معجم دودن الإملائي اعتمدته المجالس النيابية في جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية النمسا والاتحاد السويسري. أمّا الألمان في خارج هذه الدول وهم نحو مليونين فهم خارج دائرة التشاور.

يبدأ تاريخ الألمانية في القرن الثامن الميلادي بالمرحلة التي تعرف بالألمانية القديمة، ولكنها لم تكن لغة موحدة بل وصلت نصوصها في تسع لهجات مكتوبة متقاربة وكان من الممكن أن تتباعد وتستقل. ولم تكن هناك دولة جامعة، بل كانت الإمارات والدويلات والإقطاعيات تحكم القبائل والتجمعات الألمانية. وفي بداية ما يسمى بمرحلة الألمانية الوسيطة بوصفها لغة مقننة مستقلة كانت تلك المشتركة الناشئة مستخدمة إلى جانب استمرار اللهجات السابقة.

ولكن التحوّل الحقيقي نحو لغة موحدة غير إقليمية أو فوق إقليمية كان بين عامي 1250 م و 1500 م. وبدأت تستقر لغة ألمانية مشتركة إلى حد بعيد في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وكانت بداية عصر الطباعة في القرن الخامس فرصة للنشر، فطبعت كتب بخمس لهجات طباعية تختلف في نظام الهجاء وتميزت هنا لهجة أوجسبورج بسبب اعتمادها على نظام الكتابة المطبق في الديوان القيصري للدولة الألمانية. وكل هذه التطورات مهدت لتكوّن لغة ألمانية وطنية أفاد منها مارتين لوتر في ترجمته للعهد القديم إليها. إنّ استقرار اللغة الألمانية بشكلها الموحد يرجع إلى عدة عوامل، في مقدمتها انتشار التعليم بهذه اللغة وتحوّل الجامعات إلى التعليم بها، وكذلك استخدامها في الشبكة الإدارية الواسعة، ثم استخدامها في المسرح والعناية بشكل خاص بأداء الممثلين بها، ثم استخدامها في الصحافة. وتجاوزت هذه الاهتمامات الحدود السياسية، شاركت فيها الدول الألمانية والنمسا إلى حد بعيد ثم سويسرا في إطار وعي لغوي بأهمية اللغة الموحدة.

كانت هناك مشكلات لغوية في محاولة تجاوز اللهجات المحلية واستقرار اللغة المشتركة وانتظامها، وفي مقدمتها مشكلة الإملاء مع الرغبة في توحيده في المنطقة الألمانية كلها، وظهرت اقتراحات متعددة لإصلاحه وتوحيده، انتهت إلى استقرار المعجم الإملائي بوصفه المرجع اللغوي المعتمد في هذا المجال، ومن أهم هذه الجهود: إنجاز معجم دون الإملائي (1880)،اعتماد نظام الإملاء الموحد (1901م)، تطبيق القواعد في المعجم

الإملائي (1902م)، توصيات شتوتجارت (1945م)، توصيات قيسبادن (1985م)، ثم اعتماد المجالس النيابية للمعجم الإملائي الموحد، وبداية تطبيق النظام الجديد في 1 / 8 / 1998 م .

إنَّ الاهتمام بوحدة اللغة الألمانية في كل دولها في أوربا يظهر أيضا من الحرص على التعاون في مجال النطق الدقيق الموحد والتدريب عليه لمن يعملون في التمثيل أو في الإعلام المنطوق، وعلى التعاون في بحوث اللغة الألمانية واحترام المراجع التي تصدر عن «معهد اللغة الألمانية» وفي مقدمتها منظومة المعاجم الكثيرة.

أهم الاتجاهات المعاصرة للسياسة اللغوية الألمانية.

أ ـ استمرار الاستخدام الكامل للغة الألمانية في الإدارة والقضاء والتعليم والثقافة والإعلام.

ب ـ دعم تعليم اللغة الإنجليزية لكل التلاميذ مع لغة ثانية ولغة ثالثة، مع تقليل تعليم اللاتينية واليونانية في التعليم العام، والسماح باستخدام الإنجليزية في الامتحانات والرسائل الجامعية والمؤتمرات.

جـ ـ استمرار «معهد جوته» في نشاطه لتعليم اللغة والثقافة الألمانية في الخارج، وكذلك الهيئة الألمانية للتبادل العلمي، وعدم التوسع في دعم المدارس الألمانية بالخارج.

د ـ التعاون بين الدول الألمانية في مجال المصطلحات، ومع الدول الأوربية الأخرى في المعاجم الثنائية اللغوية.

3 ـ اللغة الروسية من أهم اللغات العالمية، يتحدث بها نحو 280

مليوناً، نحو نصفهم من أبناء روسيا وغيرهم من الروس في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق الذين تعد الروسية اللغة الأم لهم، ونحو نصفهم من أبناء تلك الجمهوريات ويتحدثون اللغة الروسية بوصفها اللغة الأولى أو اللغة الثانية ويعرفون لغاتهم الأم معرفة جيدة أو محدودة، كما تستخدم اللغة الروسية بوصفها لغة تعامل في تلك الدول وفي التعامل مع بعض الجمهوريات في أوربا الشرقية التي كانت يوماً ما تدور في فلك الاتحاد السوفيتي. اللهجات الروسية قليلة وقريبة من الروسية الحديثة المقننة التي لها أصول قديمة منذ القرن الحادي عشر، ولكنها انتظمت وصقلت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على وجه الخصوص، وكان للأدباء مثل بوشكين (1799 ـ 1837) واللغويين مثل لومونوسوف (1711 ـ 1765) دور في نشرها وتغذيتها.

السياسة اللغوية للاتحاد السوفيتي امتداد إلى حد بعيد لسياسة القيصرية مع تعديل منهجي وتطبيق شامل. لقد ظلت روسيا القيصرية التي امتدت سيطرتها إلى آسيا الوسطى تنفي المعارضين السياسيين إلى تلك المناطق، وبذلك زاد الوجود الروسي في منطقة واسعة من العالم تمتد من شرقي أوربا إلى حدود منغوليا والصين والتبت وشمال الهند. وهذه المنطقة كونت فيما بعد حدود الاتحاد السوفيتي. كانت السياسة اللغوية القيصرية هادفة إلى نشر اللغة الروسية، واستمرت هذه السياسة في عهد الاتحاد السوفيتي، مع إعطاء موقع ثانوي محلي للغات الأخرى. وتقوم هذه السياسة اللغوية على عدد من الأسس:

أ ـ نقل عدة ملايين من الروس إلى المناطق التي لها لغات أخرى، وعلى وجه الخصوص في آسيا الوسطى والقوقاز، ليكون اختلاطهم دعما لوجود اللغة الروسية.

ب ـ نقل أعداد كبيرة من السكان من جمهورية لأخرى لتكوين أقليات لغوية يكون تعاملها مع الآخرين بالروسبة ضرورة حياة.

جـ ـ تعديل نظام كتابة كل اللغات الموجودة في الاتحاد السوفيتي لتكون بالخط الكيريلي، وكان بعضها يدون من قبل بالحرف العربي مثل الأزبكية والقازاقية والتركمانية. وتعديل نظام الكتابة أصبحت المصطلحات وألفاظ الحضارة تدخل بكثرة وبسهولة وتكون مدونة على نحو مماثل لتدوينها بالروسية.

د ـ تنفيذ خطة تعليمية شاملة لكل الأطفال، وقد زاد تنفيذها بمضيٍّ الوقت، كما نفذت خطة لمحو الأمية حتى وصلت نسبة من يستطيعون الكتابة سنة 1939 إلى 87,4 % من مجموع الاتحاد السوفيتي، ثم سنة 1959 إلى 98,5 %.

هـ ـ تشكيل الواقع اللغوي في التعليم والإعلام والإدارة بطابع الثنائية اللغوية، الروسية لغة الروس ولغة تعامل كل أبناء اللغات الأخرى معهم وفيما بينهم. وتكون اللغات الوطنية المحلية للتعامل في داخل الأسرة، ويجوز أن تكون لغة التعليم في بعض المدارس.

و ـ تكوين أجيال من أبناء اللغات الوطنية والمحلية في مؤسسات التعليم في روسيا في سياق روسي اللغة والثقافة.

ز ـ الروسية لغة التعليم الجامعي في كل الجمهوريات، ويجوز في حالات محدودة استخدام اللغة الوطنية والمحلية.

ح ـ توزيع الكتب المؤلفة باللغة الروسية والمترجمة إليها في كل الجمهوريات وعلى كل المكتبات المعنية، على نحو جعل الكتاب الروسي منتشراً بأعداد كبيرة جداً في كل أنحاء الاتحاد السوفيتي.

ط ـ تنفيذ خطة قوية للترجمة من اللغات الأوربية وغير الأوربية إلى اللغة الروسية على نحو جعلها المصدر المهم لتعرف كل إنجاز العالم في كل فروع المعرفة.

ي ـ تنمية المصطلحات في الروسية بزيادة قبول المصطلحات الأوربية على نحو يتيح للروس ولقراء الروسية هذه المصطلحات بوصفها مصطلحات عالمية، وأكثر هذه المصطلحات الأوربية بالصيغة الألمانية أو الإنجليزية، وأصولها لاتينية ويونانية، مع تدوينها في الروسية واللغات الأخرى بالحروف الكيريلية.

وقد نجحت هذه السياسة اللغوية في جعل الروسية لغة ذات انتشار قوي في كل أنحاء الاتحاد السوفيتي. ولم يكن لها هذا الوجود القوي في دول أوربا الشرقية الأخرى مثل المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، أي في باقي الدول التي كانت في الفلك الروسي. ويرجع هذا إلى اختلاف السياق الاجتماعي والثقافي، وعلى وجه التحديد من حيث التكوين السكاني والوجود الروسي، والنظام التعليمي والجامعي والإعلامي والإداري.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وقيام دول مستقلة في آسيا الوسطى استمرت اللغة الروسية وزاد تعليم اللغات الوطنية، وعدّل نظام الكتابة من الكيريلية إلى اللاتينية في تدوين الأزبكية والآذربيجانية، واستمر النظام الكيريلي مع باقي اللغات. أمَّا تعليم اللغات الأوربية فقد حدث فيه تحول كبير نحو الإنجليزية، أمَّا الألمانية التي كانت لغة مليون وربع في جمهورية قازاقستان فقد فقدت مكانتها بسبب الهجرة والذوبان في السياق الروسي.

4 ـ كانت بداية التحول اللغوي الرسمي في الهندفي عهد الحكم البريطاني سنة 1835. أصبحت اللغة الإنجليزية لغة الإدارة بدلاً من اللغة الفارسية التي ظلت عدّة قرون في عهد الحكم المغولي تقوم بمهمة لغة الإدارة. وظل الواقع اللغوي تسوده عشرات اللغات المحلية، وأهمها ما كان يعرف آنذاك باسم الهندوستانية. وهي تلك اللغة الهندية الأوربية التي تكونت في إطار الفرع الهندي مع مكونات معجمية كثيرة من الفارسية والعربية ودونت بالحرف العربي. ظلت الفارسية تستخدم عدة قرون في الإدارة والقانون والتجارة، وعندما دخلت الإنجليزية كان التصور أنها حَلَّت محل الفارسية، أي أن لغة أجنبية وافدة مع المستعمر حلت محل لغة أجنبية كان لها انتشارها في المشرق الإسلامي.

إن اللغة السنسكريتية ولغة التاميل ظلتا أكثر من ألفي عام رمز التراث الهندي القديم عند أكثر الهنود من الهندوس، وكان الموقف

عندهم من كلتا اللغتين وامتداداتهما المعاصرة أقرب إلى المحافظة منه إلى التجديد، وأقرب إلى التنقية منه إلى التنمية، ومن هنا بدأت المشكلة في الثقافة اللغوية الهندية. وتتضح ملامحها في سمات محددة: طبقة العلماء هدفها المحافظة على النصوص، ونقاء اللغة جزء من المعتقد، واللغة خالدة نقية ولا تتغير، والازدواج اللغوي يبعد عن اللغة القديمة الموروثة خطر الفساد ويسمح بوجود لغات منطوقة متعددة.

كان الاتجاه في المشاورات التي سبقت الاستقلال والتقسيم سنة 1947، وفي أثناء إعداد دستور الاتحاد الهندي سنة 1950 وتعديله سنة 1965 استمرارا للفكر السائد في حزب المؤتمر الوطني لصالح التخلص من اللغة الإنجليزية والعمل من أجل اللغة المسماة باسم هندي في الهند وباسم أردو في باكستان. وظهرت في تلك السنوات منظومة من الأفكار: كان توصية غاندي بأن تحل اللغة الهندوستانية محل الإنجليزية الوافدة، وفضل حزب المؤتمر اللغة الهندية. كان الحكم في كثير من المناطق المحلية بعيداً عن تحكم السلطة. وساد شعور في الجنوب على وجه الخصوص حيث تسود اللغات الدرافيدية بأن دلهي ليست مدينتهم واللغة الهندية بعيدة عنهم وغريبة وتعلمها يتطلب جهداً مثل أي لغة أجنبية. وتطور التفكير في إعادة رسم حدود الولايات بمعايير لغوية 1953 ـ 1955.

كان التعليم الحديث في الهند باللغة الإنجليزية في البداية محدود العدد والهدف، وظل أكثر السكان بعيدين عنه. الحكم البريطاني فرض عدة أشكال من التحديث: نظام بريدي ونظام مواصلات حديدية

وخدمة مدنية وتعليم جديد وجامعات. وتكونت طبقة من الموظفين ممن درسوا ليعلموا باللغة الإنجليزية في المواقع المختلفة. وفي هذا السياق كان دعم الحكم البريطاني للتعليم موجها إلى المدارس التي تعلم باللغة الإنجليزية، ومن هذه المدارس يأتي الموظفون. وهذه الرؤية مع التمويل الحكومي لتلك المدارس سادت منذ 1835 في واقع الهند. وتعددت جهود الحكم البريطاني للنهوض بتعليم اللغة الإنجليزية في الهند على أساس دراسات لغوية وتربوية وأعدت معاجم وكتب دراسية ومواد قرائية، ارتبط أشهرها باسم د. وست (Dr West) ، واستخدمت بعض هذه الكتب في مصر أيضاً.

كان الدستور الهندي قد حدد مرحلة انتقالية مدتها خمسة عشر عاماً تستخدم فيها اللغة الإنجليزية لغة رسمية للبلاد إلى أن يتم التحوّل بعدها إلى اللغة الهندية. وفي تلك السنوات تضمنت الإجراءات الحكومية الممولة ما يأتي: تعيين مدرسين للغة الهندية وتدريبهم، دعم منظمات اللغة الهندية وإعداد موسوعة هندية وإهداء كتب هندية إلى ولايات ذات لغات أخرى وجوائز الكتب الهندية وإعداد قوائم مصطلحية وإعداد معاجم والكتب الشعبية وكتب مبادىء القراءة وكتب القراءة وندوات ثقافية ومعارض وإصلاح نظام الكتابة ودورات في المراسلات وإعداد النحو الأساسي للغة الهندية والاختزال الهندي والمكتبة الهندية وترجمة المؤلفات الجامعية المعتمدة وتأليف كتب باستخدام تلك المصطلحات ودورية لمصطلحات اللجان.

كان تنفيذ سياسة حكومة الاتحاد الهندي للنهوض باللغة الهندية بإشراف وزارة التعليم. وضع مجلس المصطلحات العلمية (1950 ـ 1963) 290 ألف مصطلح. أمّا اللجنة الدائمة للمصطلحات العلمية والفنية (1967 ـ 1968) فأنجزت 200 ألف مصطلح في العلوم والإنسانيات والعلوم الاجتماعية. وكلفت اللجنة الدائمة عدداً من الجامعات بإعداد مصطلحات تخصصات محددة، وعلى سبيل المثال تعد جامعة دلهي مصطلحات الرياضيات وعلم الحيوان والعلوم السياسية. وقامت وزارات الشؤون الداخلية ووزارة العدل ووزارة الأعلام بدور كبير في التدريب والتطبيق.

كانت الجهود الهادفة إلى تنمية اللغة الهندية والتدريب عليها جادة، ولكنها لم تستطع تجاوز الواقع اللغوي التعددي في الهند، وكانت المقاومة ضد فرض هذه اللغة في الجنوب ومناطق أخرى. وكان بعض الساسة الكبار مثل نهرو يرون الاحتفاظ بالإنجليزية مع تنمية اللغة الهندية، وكان ثمة خطر انقسام في الهند في حالة الإصرار على فرض الهندية لغة رسمية وحيدة. وفي هذا السياق صدر تعديل قانون اللغات الرسمية رقم 1 لسنة 1968, أي في العام الثامن عشر من الدستور. ينص التعديل على استمرار استخدام اللغة الإنجليزية بالإضافة إلى اللغة الهندية، ونص التعديل على مجالات الاستعمال.

5 ـ تستوعب السياسة اللغوية في الصين أكثر من مليار إنسان، ولهذا فهي أكبر خطة لغوية في العالم. سكان الصين كانوا (1990) 1134 مليون

نسة، وهم حاليا (2008) أكثر من 1300 مليون نسمة، أكثرهم من أبناء اللغة (أو: اللغات) الصينية، إلى جانب أبناء المنغولية والتبتية والأيغورية والكورية. التبتية على صلة قرابة بالصينية، كلتاهما من الأسرة الصينية التبتية. وللكورية انتماء غير مؤكد إلى الأسرة الألتائية التي تضم المنغولية، والأيغورية مع اللغات التركية الشرقية.

اللغة الصينية هي في الواقع لا تتفق إلا في التدوين الموحدة للدلالة على المفاهيم، أي إن كل واحد ينطق لغته بطريقته والآخر لا يفهمه إلا إذا كتب المراد. وكانت تلك هي المشكلة التي خططت السياسة اللغوية الصينية لحلها حلا مناسبا، على نحو لا يؤدي إلى الإخلال بالوحدة الوطنية. ولهذا كان الصينيون يعدونها لغة واحدة ذات لهجات، وكان غيرهم يعدها لغات مستقلة لأن أبناءها لا يتفاهمون بها في حديثهم. ومن هنا كانت مشكلة السياسة اللغوية توحيد النطق من جانب ثم تيسير نظام الكتابة بعد ذلك.

اللغة الرسمية في الصين هي لغة الماندرين، وهي أكثر اللغات انتشاراً في العالم، هي لغة نحو 70 ٪ من الصينيين، وهي بذلك لغة نحو مليار نسمة. النطق المعتمد للغة الماندرين يقوم على الاستخدام في العاصمة بيجين (بكين)، أما الكتابة العادية قبل التطوير فهي موروثة عن التراث الصيني القديم وبها دونت اللغة منذ نحو 1500 ق.م. أمَّا اللغات أو اللهجات الصينية الأخرى فأبناؤها يشكلون نحو 25 ٪ من أبناء البلاد، أي نحو 400 مليون نسمة.

السياسة اللغوية الصينية تنفذ بدقة وحققت نجاحاً كبيرًا. ومن شأنها أن يمتد تأثيرها إلى الصينيين في خارج الصين، أي في سنغافورة وماليزيا وهونج كونج وتايلاند وتايوان، وعلى وجه الخصوص في البلاد التي تجعل الصينية من اللغات الوطنية وهي هونج كونج وتايوان وسنغافورة.

أمَّا تعليم الصينية لأبناء اللغات الأخرى فقد زاد في السنوات الماضية في عدد من الجامعات الأجنبية، وبدأ تعليم الصينية للطلاب غير الصينيين الراغبين في الدراسة بالجامعات الصينية.

6 ـ اللغة الإنجليزية أكثر اللغات انتشاراً في العالم المعاصر، ويتضح هذا الانتشار من أعداد مستخدميها بوصفها اللغة الأم أو بوصفها اللغة الثانية أو بصفها لغة تعامل دولي أو بوصفها لغة النشر العلمي. الإنجليزية هي اللغة الأم لنحو 400 مليون في الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا وأيرلندا وجنوب أفريقيا. وهي اللغة الثانية واللغة الرسمية في عدد كبير من الدول، منها: الهند، وباكستان وغانا ونيجيريا وتنزانيا والفيليبين وسنغافورة، وعدد مستخدميها هناك نحو ألف مليون. ولها وجودها الرسمي في التعامل الدولي في الطيران الدولي، ولها أهميتها في أعمال البنوك والتجارة الدولية في عدد كبير من دول العالم. وتنشر بها البحوث العلمية بنسبة تفوق أية لغة أخرى، ولها المكانة الأولى في النشر والعلم والتكنولوجيا والتخزين الحاسوبي، وقد تحققت هذه الأهمية بطريقة تراكمية على مدى خمسة قرون. وقبل ذلك بدأت المراحل السابقة محلية، ومنها الأنجلوساكسونية ثم الإنجليزية الوسيطة

واللهجات الجغرافية الكثيرة، ثم بداية الإنجليزية الحديثة وتقنينها منذ القرن الخامس عشر. إن السياق الثقافي لتكوّن الإنجليزية المقننة وصقلها وتنظيم ذلك كله له ملامح محددة في تاريخ اللغة ومجالات استخدامها وأقاليم انتشارها، وكل هذا شكل السياسة اللغوية:

أ ـ بداية استخدام الإنجليزية وحدها في القضاء في الجزر البريطانية (Statute of Pleading); :1362 ، وفي هذا السياق كان نشر القوانين بالإنجليزية في القرن الرابع عشر.

ب ـ أصبحت الإنجليزية لغة التعليم في المدارس في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، وحلت بذلك محل الأنجلورومانية (Angloroman) التي كانت لغة التعليم.

جـ ـ بداية تجاوز اللهجات المحلية واستقرار لغة كتابة موحدة في القرن الرابع عشر وصقل هذا الاستخدام اللغوي ليكون معياراً مقبولاً بالاعتماد على لغة الطبقة الراقية في لندن التي أصبحت موضع احترام واستحسان في البلاد، أعدت بها ترجمة الكتاب المقدس (1382 ـ 1384) واستخدمها تشوسر (1340 ـ 1400) في الشعر، وزادت مكانتها في القرن الخامس عشر.

د ـ بداية الطباعة في بريطانيا سنة 1476 مع استقرار الأساس اللغوي وانتشار الإنجليزية بشكلها الموحد إلى حد بعيد، وبذلك كان للكتاب المطبوع بالإنجليزية أثر كبير في استقرارها ونشرها عند آلاف القـراء.

هـ - قل استخدام الإنجليزية الاسكتلندية التي كانت لغة الكتابة في مملكة اسكتلندا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وحلت محلها الإنجليزية المشتركة الجديدة المبكرة.

و - بداية مشروعات توحيد الحروف الطباعية وتثبيت أشكالها في القرن السادس عشر، وتثبيتها إلى أن استقرت في المطابع في القرن السابع عشر، واستمر تدوين الكلمات بشكل موحد.

ز - ظهور أعمال معجمية ونحوية، منها: معجم جونسون Jhonson (1755) ونحو بريستلي Priestly (1761).

وبهذا كله استقر استخدام اللغة الإنجليزية الحديثة الموحدة في القضاء والتعليم والطباعة ونظام التدوين والمعاجم والنحو، وانتشرت عند قاعدة عريضة في الجزر البريطانية.

كانت الهجرات عاملا مهما في أن تجاوزت اللغة الإنجليزية الجزر البريطانية إلى مناطق جديدة واسعة: أ - الهجرات إلى أمريكا. ب - الهجرات إلى استراليا ونيوزيلندا. جـ - الهجرات إلى جنوب أفريقيا. وهذه الموجات لم تؤد إلى استقرار اللغة الإنجليزية هناك فحسب، بل أدت أيضاً إلى استخدامها بشكل متزايد في مجالات مختلفة فاكتسبتها أجيال من أبناء لغات أخرى وأصبحت الإنجليزية واسعة الانتشار، وتعد حالياً اللغة الأم عند أكثر السكان في تلك البلاد.

أدى الاستعمار البريطاني إلى نقل استخدام اللغة الإنجليزية إلى مناطق جديدة:

أ ـ الهند بالمعنى التاريخي (الاتحاد الهندي، باكستان وبنغلاديش).

ب ـ أفريقيا جنوب الصحراء (عدة مناطق من تنزانيا حتى نيجيريا).

جـ ـ أرخبيل الملايو (ماليزيا وسنغافورة).

د ـ مناطق أخرى ذات وضع سياسي واقتصادي خاص (تايوان ـ هونج كونج ـ جبل طارق).

وأصبحت اللغة الإنجليزية في مكانة اللغة الثانية أو اللغة الرسمية.

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية ظهور الولايات المتحدة الأمريكية بلغتها الإنجليزية إلى المجال الدولي. وبذلك انتشرت الإنجليزية في اليابان وكوريا الجنوبية والفيلبين بشكل متزايد. وأدى ذلك إلى استقرارها في التعليم بوصفها لغة أجنبية، وتعلم بوصفها مادة دراسية في عدد كبير من دول العالم.

ـ أدت الثروة الجديدة في دول الخليج العربية إلى جذب عمالة وافدة من الهند وباكستان والفيلبين وسري لانكا، إلى جانب أعداد من البريطانيين والأمركيين وغير هؤلاء وأولئك من الأوربيين. وبذلك زاد استخدام الإنجليزية وأشكالها المهجنة في الخليج. وأصبحت بعض المؤسسات التعليمية والجامعات تستخدمها لغة للتعليم إلى جانب استخدامها في مجالات التجارة والبترول وتوازي وجودها مع العربية في مجالات كثيرة.

تتضح ملامح السياسة اللغوية الضمنية لدعم استخدام اللغة الإنجليزية في المجالات الآتية: الوعي بأهمية توحيد اللغة وتنميتها

واستخدامها لغة رسمية واستخدامها في التعليم واستخدامها في الإعلام واستخدامها في القضاء والإدارة والطباعة المقننة وحركة النشر وتأليف المعاجم وكتب النحو والكتب التعليمية والمجلس البريطاني (الدورات، التدريب، الامتحانات) والاهتمام بعلم اللغة التطبيقي والاستخدام العالمي في النشر العلمي وفي كل جديد في العالم المعاصر. وكل هذه المجالات المهمة ـ وما أكثرها ـ لها مؤسساتها ومهامها ومشروعاتها.

7 ـ الولايات المتحدة الأمريكية دولة تكونت من المهاجرين إليها من أوربا وآسيا وإفريقيا. وعلى الرغم من السياق الاجتماعي والرسمي الذي أدى إلى سيادة اللغة الإنجليزية فإن هناك لغات أخرى حتى اليوم تعد امتداداً للغات أصلية وللغات الوافدين. يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية (1990) 251,394,000 نسمة، منهم 220 مليوناً من أبناء الإنجليزية، و 17 من أبناء الأسبانية، وهناك أعداد أقل من أبناء لغات أخرى. أما أبناء اللغات الأصلية أي لغات الهنود الحمر فتقدر بنحو ثلاثمائة ألف. لغة الاتحاد هي الإنجليزية، أما الفرنسية (Cayun) فهي لغة رسمية محلية في ولاية لويزيانا، والأسبانية في ولاية نيومكسيكو.

يقال بأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست لها سياسة رسمية معلنة مقررة بالنسبة للغة الإنجليزية، ولكنها لها سياسة لغوية تمارس طبقا لتشريعات محلية غالبا. وعدم وجود سياسة لغوية معلنة على المستوى

الاتحادي لا يعني عدم وجود سياسة لغوية بالمعنى الدقيق، بل توجد سياسة ضمنية تنفذ. والواقع أن اللغة الإنجليزية وحدها في أكثر الأحوال في التعليم والجامعات والحياة الاقتصادية والإدارة الحكومية الاتحادية والمحلية والخدمات الصحية والإعلام والألعاب الرياضية والترفيه. واليوم لو تخيلنا إنساناً هناك يريد إنجاز شيء في هذه المجالات بغير الإنجليزية لتعطلت أمور حياته.

ليست هناك سياسة لغوية معلنة بالنسبة للغة الإنجليزية في دستور الاتحاد، ولكن اتجاه التحولات اللغوية واضح في انكماش استخدام عدد من اللغات التي كان لها دور كبير من قبل في الولايات النتحدة، وفي مقدمتها لغات الهنود الحمر واللغة الألمانية واللغة الأسبانية واللغة الفرنسية. لم يحدث هذا التحول لصالح اللغة الإنجليزية بدون تدخل رسمي، ولهذا وصفت السياسة اللغوية في الولايات المتحدة الأمريكية في الدراسات الأمريكية بأنها سياسة مقنعة تنفذ على الرغم من نصوص الدستور التي تضمن الحقوق اللغوية وتجعل أمور اللغة في اختصاص كل ولاية، إنها سياسة لغوية ضمنية لصالح المزيد من دعم اللغة الإنجليزية من خلال الإجراءات.

هناك تحول لغوي كبير في الولايات المتحدة الأمريكية في القرنين التاسع عشر والعشرين أدى إلى سيادة اللغة الإنجليزية فوق اللغات الأوربية المختلفة، وفي مقدمتها الألمانية، وإذا كان القانون يعطي اللغات مكانا فإن السياسة الضمنية غير المعلنة كانت لصالح الإنجليزية. وظن

رجال الكنيسة الألمانية أن اللغة الألمانية مستمرة في الولايات المتحدة الأمريكية إذا استمروا في استخدامها في الكنيسة، ولكن السياسة غير المعلنة تجاوزتهم.

الإجراءات اللغوية كانت كثيرة لصالح اللغة الإنجليزية.

أ ـ أحكام المحاكم بشأن الحصول على الجنسية الأمريكية لمن ولدوا بجنسية أجنبية وعندهم معرفة محدودة بمهارات اللغة الإنجليزية تفرض عليهم إتقان اللغة.

ب ـ النظم اللغوية للمدارس تجعل من الصعب وجود مدرسة تعلم بلغة غير الإنجليزية، ولهذا الاتجاه تاريخ طويل وقرارات كثيرة، وكلها في اتجاه التحول لصالح الإنجليزية .

جـ ـ استخدام لغات الأقليات متاح في بعض الأمور المحلية التي تنظمها الولايات، مثل الرعاية الاجتماعية واستخراج إجازات القيادة، ولكنه اتجاه متناقص، ويصنف على أنه ضرورة طارئة وعلى أنه هو المستوى الأدنى.

د ـ العبيد الذين جلبوا من القارة الأفريقية لم يقسموا بمراعاة لغاتهم، بل اختلطوا وتعاملوا بالإنجليزية وتزاوجوا، وأصبح الجيل الثاني لا يعرف لغة أخرى غير الإنجليزية.

هـ ـ الولايات التي كانت توجد بها أعداد كبيرة من أبناء لغة أخرى غير الإنجليزية مثل الألمانية في بنسلفانيا وفرجينيا لم توافق المجالس النيابية على استخدامها رسميا في طباعة القوانين الاتحادية والتقارير

الزراعية. وحدث مثل هذا الاستبعاد في ولايات أخرى بالنسبة للغة الفرنسية.

و ـ استقرت فكرة حقوق الرواد الأوائل، وفي سنة 1790 كان تسعون في المائة من السكان من أصول إنجليزية. وكانت موجات الهجرة من ألمانيا وشمال أوربا قوية بعد 1820م .

ز ـ المدارس ذات الانتماء الديني التي كانت تعلم باللغة الألمانية أو الأيرلندية في القرن التاسع عشر فقدت مكانتها مع الاتجاه التدريجي إلى إنشاء مدارس على أساس غير ديني. ومع إنشاء المدارس العامة وإصدار قوانين التعليم في الولايات كانت هناك نصوص تسمح بلغات وتمنع لغات أخرى، ونفذت لصالح الإنجليزية. وزاد هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الأولى، ولم تستطع المدارس الألمانية ذات الانتماء الديني الصمود أمام تيار اللغة الإنجليزية.

ح ـ صدرت قرارات اعتباراً من 1889 هادفة إلى اشتراط اللغة الإنجليزية في مجالات مختلفة، مثل قرار عدة ولايات تعليم الإنجليزية في المدارس وأن الأطفال حتى الرابعة عشرة عليهم أن يتعلموا بالإنجليزية أو أن التعليم باللغة الألمانية مناف للقانون أو أن المدارس الخاصة عليها تعليم الإنجليزية والتاريخ الأمريكي. وهكذا قل الاتجاه إلى الثنائية في لغة التدريس، وزاد الاتجاه إلى مزيد من اللغة الإنجليزية.

ط ـ سادت مفاهيم اجتماعية أمريكية مثل أهمية الاندماج في التيار العام وأن أمريكا هي بوتقة الانصهار، وكذلك تفوق التيار العام والمواطنة

وخطورة العزلة الاجتماعية. وبدأ التساؤل عن جدوى الثنائية اللغوية وتأكيد دور المدارس في أمركة المهاجرين. وصدرت تشريعات في ولايات كثيرة لدعم الإنجليزية، ومنها في أثناء الحرب العالمية الأولى ما يحرم استخدام سائر اللغات باستثناء الإنجليزية في المدارس والكنائس والصحافة والاتصالات الهاتفية. وتكونت ثقافة لغوية بأن الإنجليزية لغة الحرية والعدالة والمثل الأمريكية واللغات الأخرى على عكس ذلك. وبدأ تصور أن الثنائية اللغوية ضارة بالأطفال لأنها عبء عليهم.

ي ـ زاد التوجه العام بعد الحرب العالمية الأولى إلى الابتعاد عن التعدد اللغوي، وصدرت قرارات على مستوى الولايات في السنوات 1920 ـ 1923 بإبعاد اللغات الأخرى عن المدارس الابتدائية وقصر التعليم على الإنجليزية، وصدرت أحكام قضائية بجعل التعليم حتى الصف الثامن بالإنجليزية وحدها وأن حق الفرد في تعلم أية لغة أمر مختلف عن الحق العام في لغة مشتركة، والحق الفردي خاص بالكبار فقط. واستقرت الإنجليزية أيضاً في الإدارة والحياة العامة.

ك ـ الملامح المعاصرة السياسة اللغوية الضمنية للولايات المتحدة الأمريكية.

أ ـ الإنجليزية هي لغة الإدارة في كل مستوياتها.

ب ـ الإنجليزية هي لغة القضاء والوثائق الرسمية.

جـ ـ الإنجليزية هي لغة التعليم والجامعات والبحث العلمي.

د ـ يجوز تعليم لغات أخرى بوصفها مادة دراسية وليست لغة تعليم.

هـ ـ في حالة سماح الولايات بلغة رسمية محلية تكون في مستوى أدنى ولأغراض محددة، طبقاً لقرار الحكومة الاتحادية في 1968 بشأن دعم التعليم الثنائي اللغة.

و ـ دعم تطوير تعليم الإنجليزية بالخارج من خلال المنح الدراسية في علم اللغة التطبيقي وتدريب المعلمين وإجراء البحوث المتصلة بذلك، والتعاون الدولي في ذلك كله.

ثالثا : المجالات والتشريعات وآفاق المستقبل

1 ـ اتضح من الخبرات والتجارب أن السياسة اللغوية يمكن أن تكون حدودها الجغرافية من عدة مستويات.

أ ـ السياسة اللغوية في المنطقة اللغوية كلها، مثال ذلك المنطقة اللغوية الألمانية تتكون من ألمانيا والنمسا وسويسرا، وهناك تعاون بين هذه الدول في المجالات اللغوية، ومن أمثلتها: معجم دودن للإملاء الصحيح الذي أصبح ملزما بعد موافقة المجالس النيابية في تلك الدول عليه، ومنها التعاون في نشر اللغة الألمانية في الخارج، ومنها الاعتماد على المعاجم التي يصدرها معهد اللغة الألمانية في مانهايم وغير ذلك، ومنها التعاون والتكامل في المصطلحات. المنطقة اللغوية الفرنسية مثال آخر، التعاون بين فرنسا وسويسرا وبلجيكا يضاف إليه اهتمام كبير مع منطقة كوبيك ذات اللغة الفرنسية في كندا، وهذا واضح ـ على سبيل المثال في مجال

المصطلحات. أمَّا التعاون بين الدول الناطقة بالإنجليزية وعلى وجه الخصوص المملكة المتحدة الأمريكية فإنَّ له مجالاته ومنها البحوث اللغوية التطبيقية.

ب - السياسة اللغوية في الدولة الوطنية، مثال ذلك السياسة اللغوية الفرنسية والألمانية، وكلتاهما هادفة إلى دعم اللغة الوطنية، ومثال ذلك وجود سياسة ثنائية أو تعددية مثل سويسرا وبلجيكا، وكذلك الهند. وتحدد التشريعات والخطط اللغوية والنظم مجال استخدام كل لغة أو اللغتين أو اللغات ومنطقة الاستخدام. وعلى سبيل المثال: اللوحات التجارية وأسماء الشوارع والأحياء وكيفية تسميتها وتدوينها ولغة التعليم وتعليم اللغة الثانية ولغة الأوراق الإدارية ولغة القضاء.

إن القوانين والتشريعات اللغوية من مسؤولية الدولة. ينص قانون اللغات بجمهورية كازاخستان على أن هدفه أن يضع الأسس القانونية للغات المستخدمة وأن يبين مسؤولية الدولة في إتاحة الظروف المناسبة لتعلمها وتنميتها (الديباجة). وتجعل كثير من التشريعات اللغوية من واجب كل مواطن في الدولة إتقان لغة الدولة التي هي عامل مهم لتوحيد الشعب، وعلى الحكومة وبعض الجهات التنفيذية والمحلية أن تطور بكل الوسائل المعرفة بها وتقدم كل الظروف الضرورية التنظيمية والمواد التقنية لإتقانها وأن تعلمها للمواطنين في داخل الدولة وكذلك لمن هم في الخارج من أبناء اللغة وأن تتيح لهم الظروف لتنمية معرفتهم باللغة

الوطنية. وبعض الدول مثل ماليزيا تجعل إتقان اللغة الماليزية من شروط تثبيت أي موظف ماليزي.

جـ ـ السياسة اللغوية في المنطقة الإدارية المحدودة، مثال ذلك المنطقة اللغوية الفرنسية في كندا ولها قانون للغات، ومثل المنطقة اللغوية الصوربية (Sorbisch) في (جنوب ألمانيا الديموقراطية التي دخلت في) ألمانيا الاتحادية، وصدر هذا التشريع في إقليم ساكسن في سبتمبر 1950 ثم امتد نطاقه إلى إقليم براندنبورج في يناير 1951, وهناك مئات المناطق الإدارية المحدودة لها لغاتها المحلية التي تختلف عن اللغة السائدة في الدولة، ويمكن بالعلاقات الودية وبالتشريعات المحدودة تنظيم الوضع اللغوي بشكل رشيد.

وفي كل الحالات، فإن هذه الحدود جغرافية وإدارية، وليست شخصية من حيث الحقوق والواجبات، بمعنى أنها تطبق في داخل الحدود الجغرافية. ولا مجال هنا لتشريعات مانعة من استخدام الفرد لحقوقه اللغوية في إقليم موطنه، على نحو ما تصوّرت بعض النظم في عقود سابقة. كانت بعض المدارس الفرنسية تحرّم على التلاميذ التحدث بلغة أخرى غير الفرنسية، وعلى العكس من هذا نجد في قانون اللغات لجمهورية كازاخستان، المادة 7: لا يجوز تجريم ممارسة الإنسان لحقوقه اللغوية ولا يجوز منع استخدام اللغات في جمهورية كازاخستان. ومن هنا ذلك التوازن بين السياسة اللغوية لصالح الدولة والحقوق اللغوية للأقليات وعلى وجه الخصوص في المناسبات والاحتفالات والعلاقات الفردية.

2 ـ الأساس الأول للسياسة اللغوية هو محو الأمية وبذلك يمكن تطبيق السياسة اللغوية في الدولة لكل أبناء البلاد، ولا يمكن ذلك بشكل جاد إذا كانت نسبة كبيرة منهم في خارج إطار السياسة اللغوية. وأوضح مثال لذلك نجده في آسيا الوسطى، عندما ارتبطت السياسة اللغوية بتعميم التعليم ومحو الأمية الكامل، وتم محو الأمية بنسبة 98 ٪ سنة 1959، أي منذ خمسين عاماً. ولا يمكن تصور سياسة لغوية في الدول العربية إلا بوضع محو الأمية الكامل أساساً لها.

3 ـ هناك تشريعات لغوية تقتصر على تنظيم مجالات محددة، وفي مقدمتها لغة العمل والتدريب والإنتاج والإدارة في المؤسسات والجهات الحكومية وغير الحكومية. ومن الأمثلة الغريبة أن بعض الدول العربية تطلب من المؤسسات الصناعية الأجنبية المطبوعات الإرشادية للعمال بلغة أجنبية لا يجيدونها، فيكون التدريب ناقصاً وتكون الصيانة غير متقنة. وتنص تشريعات لغوية على لغة الوثائق والاستمارات الحكومية وعلى لغة القوات المسلحة والشرطة ومؤسسات الرقابة الحكومية والإحصاء، وتنص على حق المواطن في الحصول على إجابة باللغة الرسمية أو بلغة تقديم الاستفسار. وتنص تشريعات أخرى على لغة التعاقدات التجارية مع جواز قبول المستندات بلغة أخرى مع الترجمة. التشريعات اللغوية لها أهميتها في مجالات التعليم. وفي دول متعددة تعمل رياض الأطفال باللغة الوطنية ويجوز أن تكون لغات أخرى حيث تعيش تجمعات إثنية لها لغاتها. وفي دول كثيرة من حق كل مواطن

الحصول على تعليم متوسط وعال باللغة الوطنية. اللغة المستخدمة في الإعلام المنطوق والمرئي لها أهميتها، وتكون هنا سياسة واضحة تحدد المستوى اللغوي المنشود ونسبة الزمن المخصص للغة الفصيحة المشتركة إلى نسبة الزمن المخصص للمستويات المحلية أو اللغات المحلية. ومن المناسب أن يكون ذلك على مستوى دول المنطقة اللغوية.

4 ـ إن تشكيل المناخ اللغوي المناسب يتضمن لوحات أسماء القرى والمدن والشوارع والأحياء بشكل منتظم التدوين، وكذلك أسماء المؤسسات التجارية ونظام النقل الصوتي لها، وكذلك الإعلانات الصحفية والجدارية وتكوين وعي جديد بتثبيت نظام أسماء الأشخاص وتدوينها الثابت بالحروف بشكل منتظم بحروفها وعند النقل إلى حروف أخرى.

أسماء الأماكن Toponymy, toponomastics جزء من علم أسماء الأعلام Onomastics. وتتطلب الإدارة المعاصرة وجود تسميات محددة وثابتة للمدن الجديدة وتسميات مناسبة للميادين والشوارع وللأحياء والمحافظات الجديدة وكذلك للقرى والمناطق الريفية والساحلية والصحراوية. وهذه الأسماء تضعها في بعض الدول لجان إدارية ذات رؤية ثقافية وطنية عالية حتى إنا نجد أسماء كبار الأدباء والمفكرين ورجال الدولة في أسماء الشوارع والميادين بطريقة تقوم على احترام الإنجاز. ويتضمن العمل أيضاً في هذا المجال كتابة هذه الأسماء بطريقة محددة صحيحة، كل اسم مكان تكون له صيغة تدوين واحدة باللغة الوطنية

وبحروف أجنبية، هذا التوحيد مهم في عصر الحاسب والتقنيات المتقدمة.

5 ـ أكثر دول العالم لا تطابق حدودها منطقة لغوية محددة، ويندر وجود دول تتطابق فيها الحدود السياسية والحدود اللغوية. ومن هنا نجد مفهوم الجماعات اللغوية في خارج الدولة، أو أبناء اللغة في الشتات أو في الخارج Diaspora. وعدد أبناء العرب الذين أصبحوا مواطنين أو مقيمين دائمين في الدول الأوربية يصل إلى نحو ثمانية ملايين، أكثرهم في فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا وألمانيا وإيطاليا. ومن شأن وضع سياسة لغوية عربية عامة بعيدة عن التوجهات القطرية والحزبية المحدودة أن تتيح لهم صلة باللغة العربية تكون رصيدا يقوى مكانتهم ولا يفصلهم في الوقت نفسه عن السياق الأوربي العام.

6 ـ تقع مسؤولية التخطيط اللغوي والتشريع في اختصاصات جهات رسمية. وتتفاوت مستويات هذه الجهات. في فرنسا تتبع اللجنة المكلفة بذلك رئاسة مجلس الوزراء باعتبار اللغة من مقومات السيادة في الدولة. وفي ألمانيا والنمسا وسويسرا ينظر المجلس التشريعي في القرارات اللغوية الحاسمة. وفي سويسرا ينص الدستور الاتحادي على اللغات الوطنية والرسمية. وفي كازاخستان قانون للغات نوقش في البرلمان وصدر به مرسوم، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تصدر الولايات تشريعاتها، وفي الهند نص دستوري وتعديل مفصل نسبياً. وهذه القوانين تكون في أكثر الحالات موجزة تحدد الإطار العام والتوجه العام وتترك التفاصيل لتشريعات نوعية

يتناول كل منها مجالا محدداً. أمَّا ميثاق اللغة الفرنسية لإقليم كوبيك في كندا الصادر في 1 / 4 / 1983 فيقع في 24 صفحة. ومن شأن هذه التشريعات تحديد الأهداف والأولويات والمجالات والسلطات المختصة.

تستوعب الشتريعات اللغوية في داخل الدولة الاستخدام اللغوي في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمحليات، ويطبق في التعامل مع مواطني الدولة والأجانب المقيمين رقامة دائمة في إقليم الدولة. أما الاستخدام اللغوي في العلاقات الشخصية وكذلك في الجمعيات ذات الأهداف الخاصة فلا تخضع لهذه التشريعات. يحدد الدستور أو قانون اللغات لغة الدولة أو اللغة الرسمية وأكثر الدول في العالم المعاصر تجعلهما مصطلحين متطابقين مترادفين، ولكن الدول ذات الازدواجية اللغوية تفرق بينهما. وهذه الثنائية تتخذ في عدد من الدولة تسميات متعددة، ولكنها موجودة في الهند بين اللغة الهندية واللغة الإنجليزية، وكلتاهما مستخدمة إلى جانب لغات محلية كثيرة. تحديد لغة الإدارة من أهم مجالات التشريعات اللغوية، تكون لغة الدولة في عدد كبير من الدول، ولكنها تكون بلغة ثانية في دول أخرى، أو باللغتين معا في بعض الدول. لغة الإدارة في الجمهورية الفرنسية هي الفرنسية وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية هي الألمانية. أما في سنغافورة فهي الإنجليزية، ولكن أبناء البلاد لهم لغات أخرى. ينص قانون اللغات في جمهورية كازاخستان على أن استخدام اللغة الروسية يجوز في الجهات الحكومية والمحليات ويكون جنبا إلى جنب بشكل رسمي مع القازاقية.

7 ـ أما مسؤولية البحوث فتنهض بها في بعض الدول مجامع لغوية إلى جانب الجامعات ومراكز البحوث اللغوية المتخصصة. وحيث لا توجد مجامع لغوية فإن الجامعات ومراكز البحوث اللغوية تقوم بذلك. وفي بعض الدول تحفظ وشك بشأن جدوى المؤسسات الحكومية واقتناع بنظام المشروعات ذات الأهداف والبرنامج الزمني والميزانية المحددة. وهناك تكون المشاركة في التمويل والتنفيذ من موارد حكومية وغير حكومية. ومن أنواع هذه المشروعات. قواعد البيانات المعجمية وبحوث تعليم اللغة لأبناء اللغات الأخرى وإعداد معاجم وأدلة لأسماء الأعلام وأسماء الأماكن ومتابعة التغيرات والفروق اللغوية بين الدول التي تستخدم اللغة وبنوك المصطلحات وإعداد كتب تعليم اللغة وإعداد الموسوعات اللغوية. وقد تستمر هذه المؤسسات مع إنجاز المشروعات لتنهض بعد ذلك بمشروعات أخرى.

8 ـ تقع مسؤولية التنفيذ في إطار عمل مؤسسات كثيرة. وعلى الرغم من أن هذه المهام في الهند أسندت إلى وزارة التعليم باعتباره أهم المجالات فإن الخبرة أثبتت أهمية تكامل جهود التعليم والإعلام والإدارة العليا والإدارة المحلية ووزارات الاقتصاد والتجارة والقضاء والخدمة المدنية. وما أكثر مجالات التنفيذ، مع ترتيب الأولويات ونظام التنفيذ وشروط العاملين وتأهيلهم اللغوي وتدريبهم وعمل التشريعات والنظم الداخلية لقاطاعات محددة وغير هذا وذلك. وفي هذا كله تكون الدراسات والبحوث مرشداً موضوعياً لقرارات التنفيذ:

إن اللغة رمز الانتماء وأداة التعليم والإعلام والإدارة ومن واجب الدولة تنظيمها بسياسة لغوية واضحة وعملية وبرؤية مستقبلية، مع تجاوز المدح والذم والانفعال والتجريح والشجب والغضب إلى البحث الجاد والتنفيذ المناسب. إن بناء المستقبل أمر جاد، ويستحق منا أن نبذل الجهد وأن نعمل من أجل تصور واضح للمستقبل اللغوي للأمة العربية.

من المراجع والدراسات :

- Burney, P., Les langues Internationales, Paris. 1966
- Coulman, F., Sprache und Staat, Berlin 1985.
- Crystal, D., An Encyclopedic Dictionary of Language and Language, London 1994.
- Fishman. J. Language problems of Developing Nations, New York 1968.
- Gupta, J. D., Language Conflict and National Development, Berkeley, Los Angeles and London 1970.
- Haarmann, H., Soziologie und Politik der Sprachen Europas, München 1975.
- Omar, A. H., Language and Society in Malaysia, Kuala Lumpur 1982.
- Le Page, R. B.,The National Language Question, London, 1964.
- Ricento, Th. (ed), An Introduction to Language Policy, Theory and Method, Blakwell in Malden and Oxford 2006.
- Schiffmann, H.F., Linguistic Culture and Language Policy, London and New yotk 1998.
- Sperber, H. und Fleichhauer, W., Geschichte der deutschen Sprache, Berlin 1958.

ـ من التشريعات اللغوية :

- Charte de la langue française, 1983, Québec. Canada.
- Kazak, Tili Entsiklopedia, Almaty, 1998.
- The Official Languages (Amendment) Act 1967, N° 1 of 1968. India.